دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	المنظمات الدولية وعدم المساواة بين الدول
المصدر:	المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
الناشر:	منظمة اليونسكو
المؤلف الرئيسي:	سماوتس، ماري كلود
مؤلفين آخرين:	الطويل، سعاد(مترجم)
المجلد/العدد:	ع 144
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1995
الصفحات:	51 - 67
رقم MD:	350089
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	النظم السياسية، المنظمات الدولية ، الحرب العالمية الثانية، الاحزاب السياسية، الاستعمار، العلاقات الدولية، الدبلوماسية، الاحوال الاقتصادية، الصناعة، المشكلات الاقتصادية، العالم الاسلامي، المسيحية ، الثقافة الغربية، القانون الدولي، الماركسية، حقوق الانسان
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/350089

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

المنظمات الدولية وعدم المساواة بين الدول

بقلم : مارى كلود سماوتس Marie - Claude Smouts

اهتز النظام الدولى مرتين بعد الحرب العالمية الثانية وذلك بسبب ظهور كيانات سياسية جديدة على نطاق واسع تتميز بالوهن السياسى والضعف الاقتصادى. وعلى الرغم من التأكيد المتكرر، وتحميل الأمم المتحدة مسئولية ظهور هذه الكيانات، فإن الموجة الأولى التى ظهرت من هذه الدول عقب انهيار الاستعمار مازال أمامها الكثير حتى تندمج فى المجتمع الدولى. وفى الحقيقة إن الأمم المتحدة قد ساهمت بالفعل فى تيسير دخول هذه الدول الجديدة إلى ا لمسرح الدولى. فقد أعطتها الفرصة لاكتساب الخبرة فى المعاملات الدبلوماسية وفى التعرف على الحياة الدولية، وتتعلم المفاوضات الجماعية. ووجد أكثرها حرمانا، والتى لم تكن فى وضع يسمح لها بتحمل نفقات التمثيل الدبلوماسى فى الخارج، فى الأمم المتحدة منبراً تعلن من فوقه سياستها الخارجية. ومع ذلك فرغم النجاح الذى لاشك فيه لا يجب أن تخدعنا طريقة دخول هذه الدول فى صفوف المجتمع الدبلوماسى. فهذه الدول الحديثة لم تحقق، بمنظور الجغرافيا السياسية والاقتصادية، سوى وجود جزئى فى الشبكات الدولية.

وكان العامل الرئيسى فى اندماج هذه الدول الحديثة فى الساحة الدولية هو نظام التكتلات السياسية ومجالات النفوذ الذى كان سائداً. فاستطاعت هذه الدول الحديثة التى كانت القوى العظمى تخطب ودها، أن تحول التنافس بين الغرب والشرق لصالحها إلى أقصى حد ممكن. وعلى سبيل المثال، فقد تسببت أزمة الكونغو فى الستينات، والأزمات المصاحبة لها فى جنوب أفريقيا، وفى القرن الأفريقى فى أواسط السبعينات، فى اكتساب الدول الأفريقية أهمية غير متوقعة على المسرح الدولى. إلا أن هذه الميزة الجغرافية الاستراتيجية تراجعت بنهاية الحرب الباردة دون أن تتمكن هذه الدول الحديثة من أن تثبت أقدامها فى النظام السياسى الدولى. واتضح هذا

مارى كلود سماوتس : مدير الأبحاث فى المركز القومى الفرنسى للأبحاث العلمية (مركز الدراسات والأبحاث الدولية) وهى تحاضر فى نظرية العلاقات الدولية فى معهد الدراسات السياسية فى باريس، وعنوانها : 27 rue Guillaume, 75341 Paris, Cedex 07, France. وقد كتبت عدة كتب ومقالات حول العلاقات بين الشمال والجنوب والعلاقات الدبلوماسية متعددة الأطراف، وتضم آخر مطبوعاتها "الأمم المتحدة والحرب، الدبلوماسية بالملابس العسكرية، ١٩٩٤، وهو عمل جماعى أشرفت على تحريره، و"المنظمات الدولية"، ١٩٩٥ (تحت الطبع).

ترجمة : سعاد الطويل

بصورة قاطعة من اللامبالاة الكاملة فى الشرق الأوسط التى أحاطت بانهيار افغانستان منذ رحيل القوات السوفييتية عنها.

ويظهر تهميش عدد كبير من دول ما بعد الاستعمار بشكل أوضح فى القطاع الاقتصادى. فحديثا جدا فى تاريخ لا يتجاوز الثمانينات كان العديد من هذه الدول يعتقد أنه يستطيع أن يقوم بالتنمية دون أن يأخذ فى اعتباره العقبات التى تواجهها الدول الصناعية حتى تصبح قادرة على المنافسة، خاصة فى مواجهة تحدى الدول التى دخلت حديثا ميدان التصنيع. ففى خلال الستينات والسبعينات لعبت المساعدات الرسمية للتنمية دوراً رئيسياً فى التمويل الخارجى للدول النامية. فوكالة التنمية لما وراء البحار (ODA) التى ظلت ميزانيتها نحو ٦ مليارات من الدولارات خلال الستينات ارتفعت بمعدل سنوى ١٧٪ بسعر الدولار السائد فى السبعينات، وبمعدل سنوى ٥٪ بالأسعار الثابتة. ومعدلات سعر الصرف. (فى عام ١٩٨٥ كان المجموع الكلى لمبلغ المساعدات الرسمية من كل المصادر بالنسبة للدول الأفريقية الأربعة عشر فى منطقة الفرنك يمثل ٨٥٪ من قيمة وارداتها!(١)). ونظراً لأن المساعدات الخارجية جعلت من الممكن تمويل العجز الخارجى والمشروعات الخاسرة، فإن العديد من البلدان النامية وخاصة فى أفريقيا، اتبعت سياسة نمو غير تنافسية على مدى فترة زمنية امتدت عشرين عاماً، وبذلك قللت من قدرتها التنافسية، وكان ذلك بتواطؤ من الدول المانحة للمعونات التى وجدت أن ذلك فى صالحها. وقد ساعد أيضاً على تأجيل ظهور آثار الأزمة الاقتصادية فى تلك البلدان، الارتفاع الجنونى فى أسعار السلع الذى بدأ قبل أزمة البترول الأولى بنحو سنة ونصف، والادراك الجديد فى الغرب لعدم إمكانية التنبؤ بانتظام الإمدادات. وبسبب عوائد البترول فى بعض الحالات، وارتفاع أسعار السلع فى حالات أخرى (١٩٧٢ - ١٩٨٠)، وعقد القروض فى كل الحالات، استطاعت أغلب الدول الأفريقية وكثير من دول أمريكا اللاتينية أن تؤجل الوقت الذى ستضطر فيه إلى مسايرة المنافسة الدولية(٢).

وخلال أعوام الثمانينات، أدى انخفاض أسعار السلع وأزمة الديون، إلى انتشار الفوضى فى دول الجنوب لتعرضها، لأول مرة فى بعض الحالات، لضغوط المنافسة فى أسوأ الظروف الممكنة. فالبلدان التى شجعت على ألا تفكر فى أن تصبح تنافسية (فى أفريقيا على وجه الخصوص)، وجدت أنها قد فقدت نصيبها فى أسواق العالم صالح الدول المصدرة الجديدة، وهى الدول الحديثة التصنيع NICs والدول الجديدة المصدرة للمحاصيل فى آسيا، وأن المنتجات الأجنبية قد وجدت طريقها إلى أسواق هذه البلدان النامية ذاتها، وأن لديها عجزاً هائلاً فى ميزان التجارة الخارجية(٣). ولم يكن أمام هذه الدول لتحقيق فائض تجارى ولخدمة أعباء ديونها أى خيار سوى أن تدخل فى سباق التصدير. ولقد وضعت الأزمة المالية الدولية حدا مفاجئا لتجارب التنمية ذات التوجه الاقتصادى الداخلى، التى حاولت بعض البلدان تطبيقها من وقت لآخر مثل تانزانيا. ولقد أدت الأزمة إلى تحول اتجاه التدفقات المالية إلى الاتجاه العكسى من الجنوب إلى الشمال، وفوق ذلك كله بشرت بالانتصار الكامل لتوسع أيديولوجية المنافسة الدولية التى دافعت عنها مؤسسات بريتون وودز. وكان هذا يعنى تقليل كل نفقات التدخل الحكومى، والانسحاب الاضطرارى لسيطرة الدولة، مما كان له فى كثير من الحالات أثره

الفعال فى إضعاف الهياكل السياسية التى كانت بالفعل ضعيفة. وفى العديد من البلدان المستقلة حديثاً، أدى تجمع مؤثرات نقص القيمة الاستراتيجية مع تزايد التنافس الدولى إلى إضعاف القاعدة الاجتماعية التى كانت تعتمد عليها الدولة دون تحقيق أى مكاسب فى عملية الأخذ بالديموقراطية، وفى بداية التسعينات تعرض عدد كبير من هذه الدول إلى مخاطر وصلت إلى حد التفكك. وفى نفس الوقت، ظهر تكتل جديد من الدول، بعد انهيار الاتحاد السوفييتى، فى منطقة حساسة للغاية، على حدود آسيا وأوروبا والشرق الأوسط، فى مفترق الطرق بين العالم الإسلامى، والعالم المسيحى. ففى البلقان، وفى كل أنحاء الاتحاد السوفييتى السابق، ظهر تكاثر للكيانات السياسية التى تطالب بالاعتراف بها كدول ذات سيادة - والتى وافقت الأمم المتحدة فى كثير من الحالات على منحها هذا الحق- بدون أى تدعيم لهياكلها السياسية أو صلاحيتها الاقتصادية، بل والأهم من ذلك، بدون أى اهتمام على الأقل بحدودها وبالمعاملة التى تمنحها للأقليات. وأصبحت المبادئ المستقرة على مدى الزمان التى تعرّف الدولة فى القانون الدولى على أنها الأرض والسكان وفاعلية الحكومة، على الأقل مطروحة جانباً.

وأدى تكاثر هذه الكيانات الجديدة التى أخذت وضع الدول فقط بسبب الاعتراف بها دوليا على أنها دول، إلى الإخلال بالأشكال القائمة وبطريقة تحليل النظام الدولى. فلقد كان الاعتقاد تقليدياً أن الفوارق بين الدول ترجع إلى الفوارق فى الموارد الملموسة أو غير الملموسة. ويؤيد كل من الواقعيين والواقعيين الجدد الذين يسيطرون على الساحة يؤيدون فرضية كينيث وولتز بأن كل الدول متشابهة وتؤدى نفس الوظائف وتختلف فقط من حيث الإمكانات التى تحت تصرفها ("تتشابه الدول فى المهام التى تواجهها ولكن ليس فى قدرتها على القيام بهذه المهام. فالاختلاف هو فى المقدرة وليس فى الوظيفة")(٤). أما أولئك الذين جرأوا على القول بأنه يمكن للسمات الداخلية أن تخلق اختلافا جذريا بين الدول، كانوا يبتعدون باستهانة إلى خارج الحظيرة (وردت فى نقد، "ك. وولتز" القاسى لستانلى هوفمان ورايموند أرون)(٥).

وقد ذكر كينيث بشكل قاطع :

"سيندهش المرء للتشابه الوظيفى للدول، الذى أصبح الآن مؤكدا أكثر من أى وقت مضى، مع التشابه فى خطوط تطورها. فالدول سواء منها الغنية أو الفقيرة، القديمة منها والحديثة، كلها تقريبا تتدخل بشكل أكبر فى مسائل تنظيم الاقتصاد وفى التعليم والصحة والإسكان والثقافة والفن، وهكذا فى كل شىء بلا نهاية تقريبا. إن زيادة أنشطة الحكومة اتجاه دولى قوى وموحد بصورة مدهشة"(٦).

وإنه لمن قصور النظر القريب إلى العالم من وجهة نظر غربية بحتة، مع عدم الأخذ فى الاعتبار بديناميات المجتمعات غير الغربية، التى لم ينجح فيها نموذج الدولة "المستورد"، أو توقف عن العمل فيها، أو انتهى أمره على أى الأحوال إلى شكل مختلف تماما عن مفهوم الدولة فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية(٧). فلا يقتصر الأمر على أن الدولة لا تؤدى نفس الوظائف(٨) فى كل الحالات، بل ثبت فى بلدان عديدة أنها لم تكن قادرة على الصمود أمام المطالب المتزايدة للجماعات التى تلوح بخلافاتها، وتسعى للوصول إلى دور فعال تؤديه فى المجتمع، وغالبا ما يكون ذلك باسم مجموعة معينة أو دين معين، لا تستطيع الدولة فرض إرادتها أو السيطرة عليها. والأكثر من ذلك، أن هذه المجموعات يزداد قيامها

بشكل متزايد بتوفير الأمن والخدمات التى تكون فى العادة مسئولية الدولة (مثل ظهور جبهة الأنقاذ الإسلامية فى الجزائر). فعدم المساواة بين الدول لا يكمن إذن فقط فى الموارد الملموسة وغير الملموسة، ولكن أيضاً فى طبيعة العلاقة بين الدولة والناس، وفى تفاوت الفجوة بين المجتمعات، وفى الآلية الرسمية التى يفترض أنها تدافع عن مصالحها على المسرح الدولى، أى باختصار مدى فاعليتها ودرجة تمثيلها للشعب.

فنظرية تحليل الأنظمة لا يمكنها، فيما يتجاوز مستوى معين من التعقيد، القيام بتحليل النظام. وتواجه دراسة العلاقات الدولية حاليا هذه المعضلة ذاتها. فإما أنها تبسط الأمور لدرجة كبيرة، ولا تأخذ فى اعتبارها سوى الكيانات القابلة للمقارنة، وبذلك تتجنب أحد التحديات الكبرى فى عصرنا، أو أنها تواجه مسألة التعقيد، وفى هذه الحالة نجدها تفتقر إلى المنهجيات والمفاهيم التى تساعدها على تجاوز. الوصف المجرد(٩). هذا ولا يمكن اختزال النظام الدولى إلى الخمسين كيانا سياسيا. وهو تقدير متفائل لعدد الكيانات التى قامت بشكل قاطع فى داخل حدود مُعرفّه بوضوح ينطبق عليها المعيار التقليدى للدولة فى الثقافة الغربية، أى بالتحديد التفرقة بين المجالين العام والخاص، وبين الساحة السياسية والمجتمع المدنى والعمل السياسى المركزى والمؤسساتى(١٠). ولقد ظهرت إلى الوجود فى كل أنحاء العالم تقريبا، آليات جديدة للتحكم السياسى بمنطق خاص بها، وليس هناك حتى الآن أى علامات للحلول الوسط اللازمة لتوليد أشكال جديدة من السلطة، وولاءات جديدة وتغييرات إقليمية. فالنظام داخل الدول ليس هو النظام الذى كان موجوداً فى ١٦٤٨ ولا الذى كان موجوداً فى القرن التاسع عشر. فلقد أصبح هذا النظام الآن، منذ انهيار الإمبراطوريات الأخيرة، والإمبراطوريات الاستعمارية، والإمبراطورية السوفييتية، يشمل كيانات ذات هياكل غير ثابتة البنيان، وذات حدود غير مؤكدة، وتقتسم السلطة فيها قوى خاصة متنافسة، تسعى كل منها لاحتكار المسئولية السياسية. ولقد انقضى الوقت الذى كان يمكن فيه اختزال النظام العالمى إلى النظام السائد المكون من الدول التى تملك أكبر قوة عسكرية واقتصادية وتكنولوجية. فقد أدى انتشار كل أنواع المد التى تتخطى الحدود القومية : المد الدينى، وحركات الهجرة، والمد المالى، والمافيا، والنقود الخ، إلى زيادة تعقيد الوضع بلا حدود، ولم يعد من فى السلطة يسيطرون على الأوضاع بشكل كامل. فكلما ضعفت الدولة كثرت الفوضى، وكلما أصبح من الممكن توفير المأوى للأنشطة غير المشروعة؛ (تجارة السلاح، وتهريب المخدرات، وعمل قواعد لتدريب الإرهابيين، والتخلص من النفايات السامة) وبالتالى تتزايد احتمالات التسبب فى أضرار بالغة وصعوبة السيطرة عليها.

وفى هذه الظروف يصبح الاهتمام الأساسى هو تحديد كيفية التعاون بين الأطراف المتعددة، لإقامة حد أدنى من التنظيم داخل مثل هذه الصورة البالغة التفاوت، عندما تصل إلى الساحة مجموعة جديدة ممن يؤدون أدوارا دون أن يعرف عنهم سوى القليل - لا ما يمثلونه، ولا كيفية ضمانهم لحد أدنى من الأمان لكل شعب وتوفيرهم للرفاهية والخدمات التى بدونها لا يمكن أن يوجد أى نوع من استقرار النظام - فما الذى تستطيع أن تفعله المنظمات الدولية لمواجهة هذا التحدى؟. للأسف أن الحقيقة هى أن أحداً لا يعرف الإجابة على هذا السؤال، والحكم الذى سيصدر على العقود القليلة الأخيرة سيكون حكما مشوشاً.

الجوانب المختلفة "للمساواة في السيادة"

ينص ميثاق الأمم المتحدة على أن "المنظمة مبنية على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها" (المادة ٢ فقرة ١). ويظهر هذا المبدأ في العديد من الاتفاقيات القانونية. ويعني أن الدولة لا تخضع لأي سلطة عليا، وأن لكل الدول نفس الحقوق والواجبات المنصوص عليها في القانون الدولي. ومن المحتمل أن يكون هذا المبدأ قد ورد بتفصيل أكبر في الإعلان النهائي لمؤتمر هلسنكي (GSCE, ١٩٧٥) :

"في داخل إطار القانون الدولي، لكل الدول المشاركة حقوق وواجبات متساوية، وعليها أن تحترم حق بعضها البعض في تحديد وممارسة علاقاتها بالدول الأخرى كما تشاء طبقا للقانون الدولي، ووفقا لروح هذا الإعلان ... ولها أيضا الحق في الانتماء أو عدم الانتماء إلى المنظمات الدولية، وأن تكون أولا تكون شريكا في المعاهدات الثنائية أو متعددة الأطراف بما في ذلك الحق في أن تكون أو لا تكون شريكا في المعاهدات والتحالفات. ولها أيضا الحق في الحياد".

إن مبدأ المساواة بين الدول ظل غامضا على الدوام ومحل جدل كبير. فإما أنه يعني أن لكل دولة الحق في أن يحميها القانون الدولي. ومن واجبها احترام هذا الحق مهما كانت ضعيفة، وهي حقيقة أمر بديهي في نظر أي قانوني(١١)، أو بمعنى آخر أنه يعني في المقابل ديموقراطية العلاقات الدولية، ومشاركة كل الدول على أساس مبدأ المساواة بينها، سواء كانت ضعيفة أو قوية، وفي كل القرارات ذات الاهتمام المشترك، ويصبح بذلك برنامجا سياسيا يحتاج لمعركة من أجل تحقيقه(١٢). ولئن وجد تفسير آخر مقبول يكون لكل دولة بمقتضاه الحق المتساوي في التصرف كما تشاء، فإن هذا يكون تأكيدا لعدم المساواة القائمة بالفعل طالما أن قيمة هذا الحق تتوقف بالضرورة على القوة التي تمتلكها الدولة التي تمارس هذا الحق(١٣) وكثيرا ما نرى هذا الغموض في المنظمات الدولية، حيث تتابع الأخذ بهذه التفسيرات الثلاثة المختلفة طبقا للتطورات السياسية على المسرح العالمي.

المساواة في السيادة كمبدأ قانوني

إن منظومة الأمم المتحدة، من الوجهة القانونية، نظام متعدد الأطراف، يراعي بدقة مبدأ المساواة في السيادة. فباستثناء مجلس الأمن، تعمل كل أجهزتها المنتخبة على أساس مبدأ "صوت واحد لكل دولة". ومع ذلك فقد تم تحت ضغط الأغلبية، أن فعلت المنظمات الدولية في عائلة الأمم المتحدة الكثير من أجل توسيع نطاق مفهوم "المساواة في السيادة" لتعديل الواقعية التي جعلت هذا المبدأ غير قابل للتطبيق، وفرضت عليهم تجاهل مبادئهم الخاصة كي يتمكنوا من أداء رسالتهم. ففي البداية، إبان الموجة العظمى لانهيار الاستعمار، اعترفت الأمم المتحدة بالمساواة والسيادة لكيانات كانت لاتزال هزيلة (مثل الكونغو وروانداوبوروندي). إذ لم يمكن إخماد هذه الحركة. ولم يكن لأي مجموعة في الأمم المتحدة مصلحة في مقاومتها. فقد كانوا جميعاً حريصون على التمسك بأن مساعدة المجتمع الدولي وخاصة القوى العظمى والدول الاستعمارية السابقة سوف تدعم هذه الدول الوليدة. لكي تصبح متماسكة قوية. ولذا اعترفت الأمم المتحدة في ذلك الوقت بكيانات كانت مساحتها وتعداد سكانها أصغر من أن يؤهلها لتكون دولا. ومنذ عام ١٩٧٠ استمر عدد هذه الدويلات الصغيرة في الزيادة، ومازالت الجمعية العامة ترحب بوافدين جدد. فقد أدت

استحالة إيجاد تعريف واضح لحق الشعوب فى تقرير مصيرها إلى تشجيع هذا الاتجاه المنساب الذى لم يساعد المنظمة بأى شىء على أداء عملها بسلاسة، أو على تعزيز مصداقية مبادئها التى يقال إنها دعمت العلاقات بين الدول على مدى ثلاثة قرون .. وهى بالتحديد مبادئ السيادة، ووحدة الأراضى، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول. وعلى كل فليس هذا هو لب الموضوع.

فالاختلال الذى أصاب الأشكال التقليدية المتعارف عليها للبنية السياسية (الإمبراطوريات والدول) قد تسبب فى أن تتبنى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة موقفا مزدوجا. فهى من ناحية تعظم الوضع الدولى للدولة بموجب الاستقرار والمزايا التقليدية (البروتوكول، والحصانات، والمساواة فى السيادة وما إلى ذلك)، ويتزايد بذلك إسهامها فى استمرار الآليات المصطنعة التى أصبحت لا تتناسب مع الوضع الواقعى للدولة. فعلى سبيل المثال لم يعد غريبا أن تسمع فى نيويورك قصة محزنة عن ممثل دائم وسفير دولة للأمم المتحدة لا يستطيع أن يسدد نفقات إقامته أو معيشته لأن "دولته" قد انهارت وأصبح لا يتسلم مرتبه. ومن الناحية الأخرى، فإنه مع استمرار مؤسسات الأمم المتحدة فى تأييد مفهوم الدولة بكل مميزاتها، كان عليها أن تتعامل مع الواقع. فهى تشعر بالحاجة إلى الوصول مباشرة إلى "المجتمعات" التى وراء الدول، سواء كانت دولا تستخف بالحقوق الإنسانية (إنشاء أماكن آمنة لإيواء الأكراد العراقيين)، أو دولا انهارت، أو تواجه تحديات قوية (التدخل العسكرى الإنسانى فى الصومال وفى البوسنة)، أو حكومات من قطاع الطرق، أو ليست على جانب من الكفاءة (فتعطى الأهمية فى الوقت الحالى "للمجتمعات المحلية" من جانب كل وكالات التنمية).

ويبدو من النظرة الأولى، أن مؤسسات بريتون وودز لا تهتم بهذا التناقض. فهى تعمل طبقا لنظام انتخابى محسوب يعكس ميزان القوى السائد، ولكن فوق كل شىء ترتبط خطط التعديل الهيكلى لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى بشكل وثيق بالتنظيمات الداخلية للدول لدرجة أنها تصل فى أحيان كثيرة إلى شكل صريح من الرقابة الدولية. فالدول المانحة للمعونات هى التى تحدد الأهداف الجماعية، وهياكل السلطة، والقرارات حول الأسعار والاستثمارات، وطبيعة الحلول الوسط الاجتماعية التى يمكن تصورها. ومع خطط واتفاقات التعديلات الهيكلية بالنسبة لإعادة جدولة الديون وجدت العديد من دول الجنوب أن كثيرا من القرارات الرسمية قد خرجت من يدها. وكما يبين بوضوح جان كوسى، فإن هذا النوع من سلب الاختصاصات لا يمكن إلا أن يؤدى إلى تفاقم الأزمات التى تتعلق بالمسائل الشرعية :

"الدول التى قطعت شوطا على طريق خطط التعديل الهيكلى مهددة بسبب ذلك على عدة جبهات. فهى مهددة ماليا بسبب انخفاض مواردها المالية، ومهددة اجتماعيا بمخاطر الثورة ضد قسوة التعديلات الصارمة، ومهددة إيديولوجيا من جانب الاتجاه السائد ضد تحكم الدولة، وهى مهددة أيضا فى أنشطتها ذات التوجه المنبثق عن السوق، بتدخل المنظمات الخيرية"(١٤).

وعلى الرغم من ذلك فإن عالم السياسة مستمر فى اتباع قواعده الخاصة. فقد كان على الدول التى وجدت نفسها محاصرة بين التحديات على الجبهة الداخلية وتدخل الدولة المانحة أن تطور استراتيجيات لبقائها. فقد ثبت قادتها أقدامهم (موبوتو فى زائير على سبيل

فى الصف الأمامى اسحق رابين، حسنى مبارك، وياسر عرفات بمناسبة اتفاقية الحكم الذاتى الفلسطينى المحدود فى القاهرة فى ٤ مايو ١٩٩٤. ومعهم شيمون بيريز ونبيل شعث وممثلو القوتين العظميين وارين كريستوفر عن الولايات المتحدة واندريه كوزيريف عن روسيا.

المثال). فلا تنقصهم أفكار حول كيفية الالتفاف حول هذا الوضع، والسيطرة عليه، واستغلال خطط تعديل الهياكل لصالح أهدافهم الخاصة، إذ أن هذه الخطط لا يمكن على أى حال أن يتم تنفيذها بدون مشاركتهم. وبالتالي وجدت مؤسسات بريتون وودز، وبخاصة البنك الدولى، نفسها أيضا معرضة لديناميكية ذات ثلاثة أبعاد- الدولة والشعب والمنظمات الدولية - فبدونها يصبح التنبؤ بالنتائج أمراً مستحيلاً مما يحتم بعض الحذر. فلا يمكن الحصول على أى فائدة من الانهيار الكامل للدولة أياً كان نظامها. وكل المنظمات الدولية التى تنشط فى بلدان الجنوب مواجهة بنفس التحدى، الذى لم يكن متوقعا عند تأسيسها : إنها تحتاج لأن تعرف كيف ومع من تستطيع أن تترجم الحلول الوسط المطلوبة لربط المجتمع ببعضه إلى شكل مؤسسى قائم، ويعتبر بناء الدولة الآن أحد وظائفها.

ضرورة سياسية

بنمو الأزمة اكتسب مفهوم "المساواة فى السيادة"

دلالات مختلفة. فخلال الستينات حاولت أغلبية الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة أن تذهب إلى ما هو أبعد من معناه القانونى الضيق فتستخدمه كتعويض عن الأوضاع السيئة التى ترجع للظروف الجغرافية أو التى فرضها التاريخ الموروث. وقد تم إبراز الأوضاع الجغرافية المعوقة فى المؤتمر الثالث حول قانون البحار الذى بحث مطالب الأمم "المغلقة برياً" أو "الأقل حظا من الوجهة الجغرافية"، كما تم التأكيد على الأوضاع المعوقة الموروثة تاريخيا، عندما تحدت الدول النامية سيطرة المصالح الأجنبية فى أعقاب القضاء على النظام الاستعمارى، ونجحت فى مطالبة الجمعية العامة للأمم المتحدة بإقرار "ميثاق الحقوق الاقتصادية وواجبات الدول" الذى ينص على أن "كل دولة لها سيادة كاملة دائمة على كل ثرواتها ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية وحرية كاملة فى التصرف فيها(١٥). ولكن قيل إن هذه المعوقات هى فى المقام الأول اقتصادية : وانتشرت على نطاق واسع مفاهيم "التنمية غير المتكافئة" و"التجارة غير المتكافئة"، كما انتشرت فكرة أنه "إذا كانت بعض الدول متخلفة فإن ذلك يرجع فقط إلى النمو الزائد لدول أخرى والذى تم على حساب الأولى"(١٦). وقد حاولت بلدان العالم الثالث على مدى عشرين عاما عن طريق المفاوضات والضغط العددى أن تعيد تحديد قواعد اللعبة فى المجالات الاقتصادية والنقدية والتجارية. كما طالبت أيضا بمراجعة نظام صنع القرار السائد فى صندوق النقد الدولى وفى البنك الدولى. وكان ذلك فى ذروة المواجهة بين الشمال والجنوب، التى تصاعدت فى فترة أزمة البترول الأولى (١٩٧٤)، وأثناء المفاوضات حول النظام الاقتصادى الدولى الجديد، وانتهت فى ١٩٨٠ بأن أغلقت البلدان الصناعية الباب فى وجه البلدان النامية.

لم يحدث على الإطلاق من قبل أن لعبت أفكار العدالة والمساواة مثل هذا الدور الهام فى الحوار حول العلاقات الدولية. وقد وجدت تعبئة مجموعة السبعة والسبعين التى ساندها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) استجابة فى صالحها من جانب نخبة من دول الشمال. ومنحت أعمال والرشتين وولعة المركسية فرصة جديدة لإحياء نظرية التبعية. وثار حوار ساخن حول "عدالة التوزيع" كما عرفها كتاب تشارلز بايتز(١٧)، بينما بُذلت جهود لتحديد كيفية تطبيق نظرية جون رولز على العلاقات بين الدول(١٨). ونشطت المنظمات غير الحكومية وقامت بضغط كبير على الحكومات. واتخذ المثل الأعلى الذى كان حتى ذلك الوقت مخصصا للاستهلاك المحلى أبعادا دولية، وظهر بصورة متضخمة فى الخطب الدبلوماسية.

وعندما انحسرت الموجة العظمى لليبرالية اختفى كل ذلك. ووضعت أزمة الديون فى الجنوب حدا لتضامن العالم الثالث، وبدأت الدول المدينة فى التفاوض على أساس مصالحها الفردية. وفى الشمال أدت عدة عوامل مجتمعة، هى انحسار تأييد نظريات التنمية، والحط من قدر الماركسية، والرغبة فى التقليل من دور الدولة، إلى جانب البطالة المتزايدة، إلى انصراف المكافحين البارزين عن الأفكار السابقة وتوجيه اهتمامهم نحو قضايا أخرى. وأصبحت التنمية فى المركز الخلفى بعد الأنشطة الإنسانية وحقوق الإنسان والبيئة. وتقدمت العواطف على المجهود، وحل محل الاعتبارات طويلة المدى شعور بالضرورات الوقتية الملحة، وأصبحت أمور، مثل توفير المعونات العاجلة للشعوب المحتاجة، وإنقاذ الغابات الاستوائية، هى التى تعبئ الرأي العام أكثر من مسائل العدالة

والمساواة بين الدول. وحقا إن هذه المواضيع تجذب اهتماما إعلاميا أكبر، وتقدم فرصة مستترة للمهتمين ليتكلموا عن أنفسهم فى الوقت الذى يدعون فيه أنهم يتكلمون عن الآخرين.

مسألة التجارة

فى تطور غير متوقع للأحداث عادت المطالبة بالمساواة للظهور فى المناقشات المتعددة الأطراف بخصوص التجارة الدولية. فالمساواة فى عالم اليوم تعنى المساواة فى الفرصة لاقتناص حصص من السوق. وكان هذا هو الطلب المحورى فى مناقشات دورة أوروجواى الأخيرة. ولكن من الذى تقدم بهذا الطلب هذه المرة؟. إنها أساسا الولايات المتحدة وفرنسا. وما هو الموضوع؟. إنه الميزة التجارية غير العادلة التى يزعمون أن بلدان جنوب شرق آسيا تتمتع بها نتيجة للأجور المنخفضة، ومستوى الحماية المنخفض لعمالها(١٩). وسيكون أحد أكثر المهام العاجلة لمنظمة التجارة العالمية المستقبلة هو إدخال "نصوص اجتماعية" فى مفاوضات التجارة الدولية للتقليل من هذه الميزة. فلم تعد التجارة غير المتكافئة" كما كانت عليه فى الماضى.

مواقف متعددة من عدم المساواة

منذ خمسة عشر عاما عرفت لجنة براندیت المسائل الجوهرية بالعبارة التالية : "الآن وقد أدرك كل من الشمال والجنوب بشكل متزايد اعتمادهم المتبادل على بعضهم البعض، فإنهم يحتاجون لإعادة إحياء الحوار بينهم لتحقيق أهداف محددة بروح المشاركة والمصالح المتبادلة بدلا من عدم المساواة وفعل الخير".

واقترح تعريف خاص للمساواة هو :

"يجب أن يهدف الحوار إلى إعطاء كل مجتمع الفرصة الكاملة ليقوم بالتنمية وفقا لرغبته وليس الاحتياجات الضرورية لشعبه بمعدل مقبول"(٢٠).

وبينما مازال هذا المدخل صالحا اليوم إلا أنه علينا أن نحدد معناه فى التطبيق. فإذا كانت "المشاركة" و"المصالح المتبادلة" ستحل محل عدم المساواة وفعل الخير، فهناك ثلاثة خيارات منظورة :

- تقليل التفاوت فى القوة.
- الحد من الصراعات التى يسببها مثل هذا التفاوت.
- تخفيف النتائج الأكثر ضرراً المترتبة على عدم المساواة.

وتوفر المنظمات الدولية منبرا يمكن من خلاله بحث هذه الخيارات الثلاثة، ولكن الخيار الأخير هو الوحيد الذى صادفه شىء من النجاح.

التفاوت فى القوة

إن تعريفات القوة كثيرة، وهى تتراوح ما بين الموقف التقليدى المبنى على موارد معينة (مورجنتاو) إلى الواقعية الجديدة التى تنظر إلى القوة على أنها القدرة على التحكم فى قواعد اللعبة وتحديد نتيجة المفاوضات (كوهين وناى)، والموقف الهيكلى (سترينج)، أو موقف "السيطرة (كوكس)، الذى تُعرف فيه القوة باعتبارها القدرة على اختيار وتشكيل هياكل الاقتصاد العالمى، وفرض القيم السائدة، وإقامة الإطار الذى تعمل من خلاله الدول الأخرى، ومشروعاتها الاستثمارية، ومؤسساتها السياسية، ووكلائها الاقتصاديين، نخبتها، وبذلك تحدد الطريقة التى سيتم بها إشباع الاحتياجات الاجتماعية الأساسية (سوزان سترينج). وأيا ما كان التعريف المأخوذ به، فإن القوة تحتفظ دائما بطابع نسبى، على الأقل جزئياً. طالما أن

كل قوة مبنية على أساس علاقات إنسانية. وفى كل المجالات - الأمن - العملة - المال أو التجارة - نجد المفاوضة والمساومة والخداع والمناورة والتمسك والتردد والمهارة والتخبط والاهتمام بمظاهر وصراعات المنطق الداخلية. وهذه هى الأخاديد أو الخطوط التى تتبعها المنظمات الدولية. فهى لا تغير من طبيعة القوة ولكن من أساليب ممارستها، ويرجع ذلك لعدة أسباب. أولا، أنها توفر الإطار الذى تنفذ فيه سلسلة من المناورات المتكررة والتى لا يكون السيناريو الخاص بها ونتيجتها معروفة سلفا بأى شكل من الأشكال. ثانياً، أنها تميل للتطور بطريقة "مدمرة"، ويمتد مفعولها ليشمل أنشطة لم تكن متوقعة، عند العمل بها فى البداية، وبذلك تسمح بدرجة معينة من الاستقلالية. وثالثاً، أنها قادرة على أن تضم لقائمة أعمالها مسائل جديدة يمكن أن يكون لها تأثير مدمر(٢١).

ولم تنجح المنظمات الدولية فى تقليل التفاوتات فى القوة. وسيظل مسلسل تنظيم الاقتصاد الصناعى الجديد علامة على الوهم الأسطورى فى تاريخ تعددية الأطراف. ومع ذلك فإن الوضع الحالى يختلف اختلافا كبيرا عن الوضع الذى كان سائدا قبل الحرب العالمية الثانية. فبداءة مازالت المنظمات الدولية تعد مصدرا لقدر كبير من المعلومات حول تكرر حدوث عدم المساواة بين الدول، وحول أسباب ذلك وآثاره على الشعوب وحول كيفية التعرف على هذه الوقائع وتقييمها. فالحوارات التى يثيرها مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة UNDP، والطريقة التى تصف بها دراسات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) تقارير البنك الدولى، وانعكاسات تحذيرات لليونيسيف حول النتائج الاجتماعية للتعديلات الهيكلية (١٩٨٧)، كلها تبين أن عمل هذه المنظمات له أهميته. وقد أدخلت المنظمات الدولية أيضا أساليب جديدة لتقييم مراتب التدرج الهرمى للدول. وبينما كانت هناك فى الماضى قوى كبرى ومتوسطة وصغيرة فقط، توجد الآن "دول صناعية" وهى "أغنى الدول فى العالم" (السبعة الكبار)، "ودول حديثة التصنيع" و"دول سريعة النمو" و"دول أقل نموا". ولئن لم يكن هذا تحسينا للأوضاع، فهو على كل حال تغيير. وجدير بالذكر أن العديد من الدول، وهى ليست أقل الدول أهمية - مثل زائير على سبيل المثال - تحرص على ضمها إلى قائمة الدول الأقل نموا، رغم أن هذا الوصف ليس محببا، وذلك لكى تستفيد من المزايا المتاحة لهذه الفئة من الدول.

لقد دافعت المنظمات الدولية طويلا عن إيديولوجية المساعدات والتنمية، وهو وضع يناسب كل الأطراف المعنية : الدول المستفيدة التى زادت بذلك مواردها، والمنظمات الدولية التى استطاعت تدعيم شرعيتها. وتشمل هذه المنظمات صندوق النقد الدولى الذى أصبح، منذ توقف إمكانية تحويل الدولار، لا يقوم بالوظيفة التى أنشىء من أجل القيام بها، وصنع لنفسه مهنة أخرى هى "شرطى العالم الثالث". كما أن هذا الوضع كان يناسب أيضا البلدان الصناعية التى لم يكن تحويل الموارد من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة بالنسبة لها التزاما أخلاقيا فقط، ولكن أداة للسياسة الخارجية أيضا. وكان توفير المعونة الفنية وبدء برنامج المعونة الفنية الموسع جزءا لا يتجزأ من سياسة الاحتواء الأمريكية. وقدمت فرنسا مساندتها لكثير من مطالب الجنوب (خاصة تنظيم سوق السلع)، واكتشفت فى معونة التنمية بديلا "لمهمتها المقدسة كحاملة لواء الحضارة" مما يتمشى مع آمالها فى اكتساب المكانة الرفيعة والاحترام. ومارست الدول الإسكندنافية عبر

البحار مبدأ الديموقراطية الاشتراكية الذى كان يلهمها داخليا، وعندما أصبحت اليابان قوة تجارية واقتصادية كبيرة زادت بشكل كبير من مساهمتها فى المعونة المتعددة الأطراف كثيرا، وأصبحت بذلك متمتعة بميزة مزدوجة، هى إعادة دورة فائضها وإعطاء دفعة كبيرة تحتاج لها بشدة لتحسين وضعها على المسرح الدبلوماسى. ومازالت المنظمات الدولية مشغولة بدرجة كبيرة بالتصرف فى جزء كبير من المعونة الفنية والحصص الائتمانية التى تحصل بمقتضاها البلدان الفقيرة على موارد ما كانت ستستطيع الحصول عليها عن طريق التجارة بمفردها. إلا أن هذا النشاط فى التوزيع مازال أقل كثيرا من المستوى الذى يؤثر على تدرج المراتب بين الدول. وهو لم يصل أبداً إلى درجة الضخامة التى وصل إليها فى عام ١٩٤٧ عندما أقيمت منظمة المجموعة الاقتصادية الأوروبية لمراقبة تنفيذ خطة مارشال. ويجب ملاحظة أن النمو غير العادى لدول آسيا الحديثة التصنيع الذى كثيرا ما يذكره الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد كمثال لا يدين إلا بالقليل للمعونة المتعددة الأطراف، ولا يرجع على الاطلاق لمعيار "القيادة الحكيمة" الذى يدعو له البنك الدولى.

والأهم، هو أن أزمة الديون قد أبطأت تقديم معونة التنمية التى ساهمت فيها الأمم المتحدة (والاتحاد الأوروبى)، وهى مساهمة كبيرة فأصبحت فى مرتبة ثانوية. ومنذ الثمانينات كان الاختناق الاقتصادى للبلدان النامية يعنى أن الإشارة إلى السياسات الاقتصادية قد أصبحت أحد المتطلبات الأساسية فى العلاقات بين البلدان غير المتساوية. وأصبحت نوادى الدائنين والمؤسسات المالية الدولية الشركاء الأساسيين المفاوضين لبلدان الجنوب المدينة. وينطبق نفس الشىء اليوم على بلدان وسط وشرق أوروبا : إذ يعتمد نمو اقتصادياتهم ومستقبلهم السياسى بدرجة كبيرة على صندوق النقد الدولى. وعلاوة على ذلك فإن الازدهار فى التجارة العالمية وزيادة نصيب الاستثمار الأجنبى المغروس فى اقتصاديات هذه البلدان، يعنى أن الاندماج فى السوق العالمى فى أعوام التسعينات قد أصبح الآن مشكلة كبرى. وفى مواجهة الأزمة المزدوجة لأعباء الديون المنافسة، أصبح مفهوم "التنمية" مشوشا وبالتالى قل الاهتمام بالأمم المتحدة.

عدم المساواة بين الدول وحقوق الفرد

لعبت الأمم المتحدة دورا هاما فى نشر النظريات الجديدة حول الشروط الضرورية للتنمية. فعند إنشائها فى البداية عام ١٩٤٨، عارضت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (ECLA) النظريات الكلاسيكية عن التجارة الدولية التى كانت سائدة حتى ذلك الوقت. وقد حاولت دراسات تلك اللجنة والمقالات التى كتبها راؤول بريبيش أن توضح كيف كانت قواعد التجارة الحرة المبنية على التخصص فى الانتاج كميزة نسبية فى صالح الدول الصناعية، بينما كانت عقابا للدول المنتجة للمواد الخام. ومنذ الخمسينات أوضحت الإحصائيات التى جمعتها الأمم المتحدة، وجود اتجاه نحو التدهور فى شروط التجارة بين المواد الخام، والسلع المصنعة على المدى الطويل : فبدلا من أن تكون آلية تساعد على التقليل من عدم المساواة أدت التجارة الحرة إلى اتساع الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. واستنتج دعاة نظريات التبعية من ذلك أن تحقيق التنمية كان ممكنا فقط بتغيير الوضع الذى تشغله البلدان الهامشية فى التجارة الدولية، وبتكليف

الدولة بالقيام بدور حاسم فى العملية.

وبإدخال مفاهيم "المركز والأطراف"، أو "الرئيسى والهامشى"، و"تدهور شروط التجارة" فى حوارات الأمم المتحدة تحدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية نظرية مرحلة "الانطلاق" التى كانت مقبولة على نطاق واسع حتى ذلك الوقت، والتى توسع فيها و.و. روستو وبموجبها أصبحت التنمية مجرد البحث عن أقصى نمو اقتصادى، والتخلف مجرد تخلف زمنى. وبالتأكيد على الاختلافات الهيكلية بين الاقتصاديات، نسب إلى البلدان الصناعية جزء كبير من المسئولية عن التخلف سواء فى أسبابه أو علاجه. وبذلك ساهمت اللجنة فى التعبئة الدبلوماسية للبلدان النامية، وفى ظهور حركة كبرى تشكك فى النظام الاقتصادى العالمى الذى يسيطر عليه الغرب تحت قيادة الولايات المتحدة. ومنذ فترة مبكرة ترجع إلى الخمسينات قامت الأمم المتحدة بدور المنبر الذى انطلقت من فوقه أول النداءات لتوزيع الأنشطة الصناعية على نطاق العالم، وتنظيم سوق السلع، ونقل التكنولوجيا من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة. ولم تُقبل هذه الأفكار بشكل كامل فى الأمم المتحدة حتى منتصف الستينات. وفى عام ١٩٦١، كان إعلان الأمم المتحدة بدء أول عقد للتنمية (القرار ١ / ١٧١٠(٢٦)) متمشيا تماما مع التفكير التقليدى القويم، وكان يشبه لدرجة كبيرة البرنامج الكبير "التحالف من أجل التقدم" الذى أعلن بدأه فى ذلك الوقت نفسه الرئيس كينيدى وكان موجها لأمريكا اللاتينية وكانت التنمية مازالت تعرف آنذاك بالمعيار الكمى. وكان الهدف الموضوعى هو ... "زيادة كبيرة فى معدل النمو، على أن تحدد كل دولة مستهدفها الخاص، على أن يكون الهدف المحدد هو حد أدنى لمعدل النمو السنوى لإجمالى الدخل القومى يصل إلى ٥٪ فى نهاية العقد".

وكان تأسيس مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) فى عام ١٩٦٤ نقطة تحول. وفيما يختص بالمبدأ كان له دور فى نشر نظريات التبعية. وفى المجال الدبلوماسى، مكن البلدان النامية من تكوين كتلة حقيقية فى داخل نظام الأمم المتحدة. وأرسى تكوين مجموعة السبعة والسبعين فى التطبيق شكلا من أشكال التفاوض الجماعى الذى نتج عنه على مدى خمسة عشر عاما قيام علاقات متعددة الأطراف بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة لم يسبق لها مثيل. وقد بلورت دبلوماسية المجموعات هذه مفاهيم الشمال والجنوب، فقللت من أهمية مفهوم الشرق والغرب فى اهتمامات نظام الأمم المتحدة. وأصبحت التنمية تحتكر تدريجيا الجزء الأكبر من وقت وموارد موظفى الأمم المتحدة. وأصبح نظام الأمم المتحدة كله متشبعا بما أطلق عليه ميشيل ڤيرالى "أيديولوجية التنمية"، التى ربطت بين كل أنشطة الأمم المتحدة – فى مجال حقوق الإنسان، والسلام والأمن الدوليين، والتقدم الاجتماعى – وبين مستقبل التنمية. وقد وضعت سلسلة من النصوص الهامة المبادئ الرئيسية – الاتفاقية الدولية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (القرار ٢٢٠٠(٢١))، والإعلان العالمى حول التقدم الاجتماعى والتنمية (القرار ٢٥٤٢(٢٤))، وعقد الأمم المتحدة الثانى للتنمية واستراتيجيتها للتنمية الدولية (القرار ٢٦٢٦(٢٥)). أدت كل هذه النصوص إلى بناء التنمية على أساس الاعتراف بالحقوق المتأصلة فى الذات الإنسانية. وهى لا تفرق بين حقوق الشعوب وحقوق الأفراد. وفى عام ١٩٦٩ نص الإعلان حول التقدم والتنمية على :

"لكل الشعوب ولكل إنسان بذاته الحق فى أن

تعيش بكرامة وحرية وأن تتمتع بثمرات التقدم الاجتماعى، ويجب على أفرادها أن يساهموا من جانبهم فى صنع هذا التقدم (الفقرة ١)".

"التقدم الاجتماعى والتنمية سيؤسسان على احترام كرامة وقيمة الذات الإنسانية. (الفقرة ٢)".

وبعد عشر سنوات، ذهبت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى ما هو أبعد من ذلك معلنة أن :

"الحق فى التنمية هو حق إنسانى ... وتكافؤ الفرص من أجل التنمية هو امتياز للأمم كما هو امتياز للأفراد فى داخل الأمم. (القرار ٤٦/٣٤ فى ٢٣ نوفمبر ١٩٧٩)".

أدت هذه النصوص الهامة الصادرة فى الستينات والسبعينات أيضا إلى ترسيخ مسئولية المجتمع الدولى ككل، والدول الصناعية بشكل خاص، فى تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى، وفى عام ١٩٧٠، كانت استراتيجية الأمم المتحدة حول هذه النقطة واضحة جدا :

"التقدم الاقتصادى والاجتماعى هو المسئولية المشتركة والتى يقتسمها المجتمع الدولى كله. وهى عملية أيضا يشارك العالم كله فيما ينتج عنها من فوائد للبلدان النامية من الدول المتقدمة. (القرار ٢٦٢٦(٢٥) الفقرة ١)".

وفى الحقيقة أن دول الغرب الصناعية لم تقبل أبداً مبدأ "الحق فى التنمية" ولا الموقف الجماعى من حقوق الإنسان الذى يربط ما بين حقوق الفرد وحقوق الشعوب النامية، كما أنها لم تعترف بمسئوليتها عن التفاوت "الهيكلى" فى داخل النظام الدولى. ومع ذلك كان لتأكيد الأمم المتحدة على الحق فى الكرامة وفى توفير وسائل الحياة الأساسية أثر على فكر التنمية. أو بمعنى أدق أدى إلى استراتيجية "الاحتياجات الأساسية" التى اقترحتها فى نفس الوقت منظمة العمل الدولية والبنك الدولى فى المؤتمر العالمى للتشغيل المنعقد عام ١٩٧٦. فكان المطلوب إعطاء أولوية لتوفير الحاجات الأساسية وهى التعليم والإسكان والزراعة والصحة. وقد تابعت هذا الخط منظمات غير حكومية ذات نفوذ قوى (مؤسسة باريلوش ومؤسسة داج همرشولد)، وأصبح هذا هو الموقف الذى يميز أواخر السبعينات وبداية الثمانينات. ومازال هو الموقف السائد فى العديد من وكالات الأمم المتحدة وعلى الأخص اليونيسيف. وطبقا لهذا الأسلوب فى التفكير، فإن التنمية تشمل إشباع حاجات الأسرة الأساسية مثل الإسكان والمأكل والملبس المناسب، وأيضا توفير الخدمات العامة مثل النقل ومياه الشرب والرعاية الصحية.

وعلى ذلك فإن فكرة عدم إمكان قياس التنمية بمعدل نمو متوسط دخل الفرد ليست فكرة جديدة. وعلى مدى ثلاثين عاما تقريبا كانت عدة منظمات دولية تؤكد أن التنمية تقاس بإشباع الاحتياجات الإنسانية وأن ذلك ليس مسئولية الدولة فقط وإنما مسئولية المجتمع ككل. وأضيفت فى السنوات الأخيرة أربع عبارات جديدة إلى حوارات التنمية هى : "التنمية المتواصلة" (تقرير برونتلاند ١٩٨٧)، و"التنمية البشرية" (تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP، ١٩٩٠)، و"الديموقراطية والتنمية (بطرس بطرس غالى ١٩٩٢)(٢٢)، وأخيراً جدا "الأمن الإنسانى" (تقرير UNDP لعام ١٩٩٤(٢٣).

ومما لا يثير الدهشة أن هناك فى الأمم المتحدة الآن حديثا عن "التنمية الكونية"! ولقد عرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP التنمية البشرية على أنها العملية التى يمكن عن طريقها توفير عدد كبير من الخيارات لأفراد شعب بأكمله طوال فترة حياتهم. وقد

وضع تقريره الأول ثلاثة معايير لقياس ذلك - متوسط العمر المتوقع، ومستوى التعليم، والدخل (يعبر عنه بدرجات تفاوت القوة الشرائية وذلك لإمكان المقارنة). ومنذ ١٩٩٠ استمرت هذه القائمة للمعايير فى الزيادة. واشترك فى ذلك منظمات أخرى عامة وخاصة. ووكالات أخرى وإدارات أخرى. وكلها "تدخل" فى التنمية لدرجة أن الموقف "الموحد" من التنمية يبدو مثل قائمة للشراء أكثر من كونه نوعا من الاستراتيجية العملية، وهو يضم مواضيع مثل السلام والديموقراطية والبيئة والمعونة الإنسانية ومعونة الطوارئ وإشباع الاحتياجات العاجلة والتجارة والمال والتكنولوجيا والاستثمار ومكافحة الإيدز ووضع النساء إلى غير ذلك. وتكمن الصعوبة فى ترجمة كل هذه الاهتمامات إلى سياسات عملية.

وفى الحقيقة أنه رغم تكاثر البنيات الإدارية والمنابر التى تناقش التنمية سواء كانت "بشرية" أو "متواصلة" أو غير ذلك، فلا يعرف أحد حتى الآن ما هى التنمية. فعلى سبيل المثال، ما هى الخطوات العملية التى يجب اتخاذها "لتنمية" عدد من البلدان التى تواجه التخلف حاليا فى أفريقيا والكاريبى أو فى كومنولث الدول المستقلة؟.

تهميش نظام الأمم المتحدة

فى الواقع أن الأمور المالية والتجارية قد دفعت بكل الاعتبارات الأخرى إلى خارج الساحة وتغير مكان المساومات الفعالة. فقد توقف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) منذ زمن بعيد عن توفير إطار للتفاوض حول هذه الأمور، وهو اتجاه أكده بشكل واضح إقامة المنظمة العالمية للتجارة. وأهملت المنابر التى كانت بلدان الجنوب تستطيع أن تتكلم من خلالها بصوت جماعى واحدا بعد الآخر. ويكفى فقط أن نذكر الهجوم الواسع ضد اليونسكو لأنها تجرأت على إثارة موضوع عدم المساواة بين الدول فى إنتاج ونشر المعلومات، والتهديدات الموجهة ضد منظمة الصحة العالمية (WHO)، ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO)، وتخفيض مرتبة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، وشكل حركة اللجنة الاقتصادية الاجتماعية (ECOSOC)، وقصور وجمود الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأصبحت المسائل ذات الأهمية بالنسبة للدول الضعيفة لا تعرض هناك ولكن فى أماكن أخرى. ولم تتأثر بعملية التهميش هذه. وكالات الأمم المتحدة الموكل إليها مهام إنسانية مثل مكتب المفوض السامى لشئون اللاجئين واليونيسيف.

وإذا كان برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP قد احتفظ بسلطته، فإن ذلك يرجع إلى أنه كيّف هياكله وأفكاره لتتناسب أكثر مع الاتجاه السائد لليبرالية الجديدة.

ومع ذلك، فإنه على خلاف ما كان يحدث لسنوات عديدة، أصبحت المنابر الكبرى المتعددة الأطراف (الأمم المتحدة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والجمعيات العامة للوكالات المتخصصة و CSCD) لا تقوم بدور الأماكن التى يمكن للأمم الضعيفة أن تتحدى فيها الأمم الأكثر قوة. والتغيير الكبير الذى حدث فى التسعينات هو أن الحكومات أصبحت لا تلجأ علانية للهياكل الأساسية للنظام الدولى. ولم يقتصر الأمر على صمت هذه المنابر التى كانت تعطى الفرصة للتعبير عن المشاعر المضادة للغرب والاحتجاج عليه فقط، ولكن أيضا لم تعترض أى دولة منذ نهاية الحرب الباردة باستثناء كوبا وكوريا الشمالية، على إيديولوجية اقتصاد السوق ونشر التجارة الحرة، ولم تعترض الصين بالذات. وفى البلدان الإسلامية، يبدو أن أشرس المعارضين للسيطرة الغربية قد تخلوا عن حلمهم فى إيجاد اقتصاد إسلامى يختلف جذريا عن

النموذج الرأسمالى(٢٤). وقد بين الخبراء كيف أن العلاقة بين الإسلام والاقتصاد أكثر تعقيدا بكثير عما كان معتقدا فى الغرب، وكيف أنه فى إيران على سبيل المثال، تُستمد الممارسات التقليدية والحكمة المكتسبة من مراجع إسلامية ومراجع إيرانية تقليدية غير إسلامية ومراجع غربية ويابانية وحتى من جنوب شرق آسيا كلها مجتمعة(٢٥).

وفى غياب أى معارضة مؤسساتية منظمة، تكونت شبكة واسعة تربط بين وزراء مالية البلدان الصناعية الكبرى، أو المتحكمين فى البلدان السبعة الكبرى، ومحافظى البنوك المركزية، وكبار موظفى الاتحاد الأوروبى ومنظمة التنمية الاقتصادية (OECD) والمؤسسات المالية الدولية مكونين بذلك ما أسماه ستيفين جيل "رابطة السبعة الكبار"(٢٦). وهذه الشبكة ليست كيانا موحدا بل إن لها مشاكلها الداخلية. إنها لا تدير النظام الاقتصادى والسياسى العالمى بقدر ما تعمل بموازاته. إنها تتعرف على المشاكل الرسمية وتعمل على اختيار أعضاء جدد (ستنضم المكسيك وكوريا الجنوبية لمنظمة OECD والمناقشات جارية بالنسبة لأربع بلدان من وسط أوروبا)، وهى تعرّف النخبة من الدول الشيوعية السابقة ومن بلدان الجنوب بأساليب اقتصاد السوق. هذا الشكل من الأنشطة المتعددة الأطراف يدين بالكثير لنوعين مختلفين من المؤسسات وصفهما أوران يونج بعناصر من كل من "النموذج ذى التوجه نحو السلطة" ونموذج "المساومة المؤسساتية"(٢٧). إنها أولا وقبل كل شىء نوع من دبلوماسية أو نادى السادة التى تذكرنا بوفاق أوروبا فى القرن التاسع عشر، بلا التزامات قانونية ولا عقوبات، والقليل جدا من التنظيم المؤسسى. حيث تتم الصفقات بالاتفاق الشفهى أو ما يسمى باتفاق الجنتلمان. ويقتصر النوع من التعددية على القمة بمقتضى تعريفه، ولا يُسمح بدخول هذا النادى إلا للأغنياء وأمثالهم. وقوانين النادى مقصود بها حماية أضعف الأعضاء لكى يكون له قيمة عالمية.

ومع ذلك فإن "رابطة السبعة الكبار "لم تستطع إعادة بناء نظام اقتصادى دولى جديد، ومن باب أولى أى نوع من النظام النقدى. وفيما عدا التزام شفوى شديد الغموض عن مزايا التجارة الحرة والحاجة إلى المرونة فى تكاليف العمالة، فإن عدم وجود أى إجماع حول المسائل التى ستعالج والأساليب التى ستتبع قد منع التنسيق بين السياسات الاقتصادية. ولم يكن هناك سوى تقدم قليل ملحوظ فى تقوية الروابط بين الأقطاب الاقتصادية الكبرى - اليابان وأمريكا وأوروبا - وقد بينت حلقة مفاوضات أوروجواى أنه مازال هناك توتر كبير فى داخل هذا الثالوث، وكما يحدث دائما، فإن الأمم الضعيفة هى التي عانت من اختلاف الرأى بين القوى الكبرى. إن أفقر بلدان العالم الثالث تعتبر نفسها أكبر خاسرة من اتفاق مراكش.

وكان التطور الأكثر إيجابية هو ممارسة المشاورات الدائمة التى تبنتها بلدان الغرب الغنية، والذى من المحتمل أنه منع أزمة الديون من قلقلة النظام المالى الدولى كله، وساعد فى عدة مناسبات على إبطاء خفض قيمة الدولار.

وهو يعمل فى المواقف الخطرة كإجراء واقٍ ضد التصرفات المشابهة لتلك التى فجرت أزمة ١٩٣٠. وعلى كل فهناك اتفاق عام على أن هذا لا يكفى وأن هناك شيئا مازال مفتقدا. إن انتصار الرأسمالية واقتصاد السوق لم يعزز بأى شكل التنسيق فى القيم والمواقف. وقد كان رد الفعل للكونية فيما بين البلدان المتقدمة ذاتها محل خلاف كبير. إن الآثار المجتمعة للتوظيف والضغوط المتزايدة على أنظمة الحماية الاجتماعية تسبب القلق. إن الانعدام الكامل للتقدم فى التنسيق بين الأنظمة الاجتماعية فى بلدان الاتحاد الأوروبى، وتعاقب الحوارات الفردية فى قمة السبعة

الكبار حول التوظيف (ديترويت ١٩٩٤) يبين بوضوح أن كل دولة تجد الإجابة الخاصة بها لمشاكل تؤثر بدرجة كبيرة على توازنها الداخلى فى ضوء تاريخها وثقافتها وخطوط قواتها، خاصة فى بلدان الجنوب وبلدان شرق أوروبا، حيث تعيد كل دولة "اختراع" الرأسمالية وأحيانا "تعيد بناء تقاليدها"(٢٨).

إن الشعور بوجود شيء مفتقد شعور قوى لدرجة أن قدمت عدة اقتراحات لمعالجة الوضع. جاءت كلها من مصادر مختلفة ولكن هدفها متشابه. فكرتها هى خلق نوع من مجلس أمن اقتصادى فى داخل الأمم المتحدة يتكون من ٢٥ عضوا تقريبا على مستوى الوزراء يمثلون مختلف مناطق العالم. وتكون رسالته رصد التطورات الاقتصادية ولفت النظر إلى الأوضاع التى ربما تمثل تهديدا للنظام العالمى، وأن يدير المفاوضات الدولية لإيجاد الحلول المناسبة. والاقتراح الذى قدمه چاك ديلور المتمشى مع هذه الأفكار فى يونيو ١٩٩٤ كان ببساطة تناولا لفكرة قدمها فى البداية موريس برتراند الرئيس السابق لوحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة، والتى تناولتها مرة أخرى الجمعية الأمريكية للأمم المتحدة (UNA / USA) فى ١٩٨٧، وفيما بعد فى "مشروع دول الشمال" الشهير الذى نوقش فى الأمم المتحدة فيما بين عامى ١٩٩١ و ١٩٩٣. وحتى الآن لا تنظر مجموعة السبعة والسبعين لهذه الفكرة باستحسان، كما لم تتبناها أى دولة من السبعة الكبار أو أى مجموعة ضغط قوية. وعلى ذلك فالموقف يبدو متناقضا. فمن ناحية، تدرك الدول أنها مواجهة بتحديات خارجة عن سيطرتها : الأصولية الإسلامية، والأوضاع غير المتوقعة فى روسيا وأوكرانيا، والمطالبات المتزايدة بالاعتراف بالاختلافات الإقليمية أو المحلية. وهم يعرفون الآثار المدمرة لخطط التعديلات الهيكلية غير المناسبة والضرر الذى سببه التدخل المكثف فى بلد غير معروف على نطاق واسع (الصومال). وهم يبذلون كل جهد لمعالجة أشد المواقف قلقلة (مثل إعادة جدولة ديون الجزائر، والتسهيلات الائتمانية من صندوق النقد الدولى الممنوحة لروسيا). ومن الناحية الأخرى هم لا يبدون أى اهتمام بإحياء أو خلق منابر فعالة للتشاور المتبادل واتخاذ القرارات التى يمكن للثورات الكبرى التى تحدث فى أنحاء العالم أن تعبر فيها عن نفسها.

ورغم انتشار المؤسسات الدولية والشبكة المتينة من أجل التعاون والتنسيق القائمة فى الغرب، فإن التعددية ليست فى أحسن حالاتها، ويسود فى العلاقات بين الغرب وبقية العالم نوع من العلاقات المتبادلة الجماعية. فكل دولة تلجأ بشكل فردى للدول المانحة التى تكون من جانبها مجموعة خاصة. إن درجة الاختلال بين الفريقين مقلقة. فبلدان شرق أوروبا وبلدان الجنوب أصبحت لا تجد منبراً يمكنها من خلاله وقف المعارك المستمرة بينها وبين المؤسسات المالية الدولية، ونوادى الدائنين والرعاة الذين يطبقون جميعهم نفس المنطق. كما أنه لا يوجد أمامهم أى منبر يمكنهم أن يسجلوا رأيهم فى جدول أعماله، أو أن يشاركوا فى القرارات الهامة أو حتى يقدموا حلولا بديلة للتجارة الحرة والرأسمالية الجامحة التى تنحدر بهم نحو الهاوية. فى مثل هذه الظروف، كيف تستطيع شعوب تلك البلدان أن تثق فى النظام متعدد الأطراف أو أن تجد فيه أى شرعية؟.

Notes

1. See Jacques Adda and Marie-Claude Smouts, *La France face au sud* (Karthala, 1989), pp. 79, 152–3.

2. On the delayed effects of the economic crisis on the developing countries, see C. Ominami, *Le tiers monde dans la crise* (Paris, La Découverte).

3. All these points are developed by Jean Coussy in 'Les ruses de l'Etat minimum', pp. 227–48, in Jean-François Bayart (ed.), *La réinvention du capitalisme* (Paris, Karthala, 1994).

4. Kenneth Waltz, *Theory of International Politics* (Addison-Wesley Publishing Company, 1979), p. 96.

5. Ibid., pp. 43–9.

6. Ibid., p. 97.

7. See Bertrand Badie, *L'Etat importe* (Paris, Fayard), 1992.

8. See the work of Jean-François Bayart, in particular, *L'Etat en Afrique. La politique du ventre* (Paris, Fayard).

9. On this point see the symposium on 'The end of the Cold War and theories of international relations', *International Organization*, Vol. 48, No. 2, Spring 1994, in particular the articles by Thomas Risse-Kappen and Rey Koslowski and Friedrich V. Kratochwil showing the interactions between internal and international structures and how the international system changes in response to the redefinition of the identity of the players.

10. See Bertrand Badie and Marie-Claude Smouts, *Le retournement du monde* (Paris, Dalloz/Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1992), p. 13 et seq.

11. See J. L. Brierly, *The Law of Nations* (Oxford, Oxford University Press, 1963), pp. 131–2.

12. See Mohammed Bedjaoui, *Towards a new international economic order* (UNESCO, 1979), pp. 196 et seq.

13. Robert W. Tucker, *The Inequality of Nations* (Basic Books, 1977).

14. See Jean Coussy, op. cit., pp. 236–41.

15. Charter of Economic Rights and Duties of States, resolution 3281 (XXIX), 1974.

16. Alain Pellet, *Le droit international du développement* (Paris, Presses universitaires de France), 1978, p. 3.

17. Charles Beitz, *Political Theory and International Relations* (Princeton, Princeton University Press, 1979).

18. Stanley Hoffmann's study, *Duties beyond Borders: on the Limits and Possibilities of Ethical International Politics* (New York, Syracuse University Press, 1981), gives a good account of the issues under discussion at that time. *Une morale pour les monstres froids*, Paris, Le Seuil, 1982.

19. A recently published OECD report shows, however, that the rise in unemployment is the result of excessive competition among industrialized countries and not of competition between them and the developing countries, OECD, June 1994.

20. *North–South. A Program for Survival*, Cambridge (MIT Press, 1980), pp. 30–1.

21. See Claude Ménard, *L'économie des organisations* (Paris, La Découverte), 1990.

22. 'Political progress and economic development are indissoluble. They are both of equal importance and must be encouraged simultaneously'. Annual report of the Secretary-General, 1992, paragraph 64.

23. See below, the article by Inge Kaul.

24. See Olivier Roy, *L'échec de l'islam politique* (Paris, Le Seuil), 1992.

25. See Fariba Adelkah, Jean-François Bayart, Olivier Roy, *Thermidor en Iran* (Brussels, Editions Complexe, 1993); also Fariba Adelkah, 'L'imaginaire économique en Iran' in *La réinvention du capitalisme*, op. cit.

26. What Stephen Gill calls 'the G7 nexus', 'Structural Changes in Multilateralism: the G7 nexus and the global crisis', United Nations University Programme on Multilateralism and the United Nations System, Lausanne, Switzerland, 24–8 May 1994.

27. Oran Young, 'The Politics of International Regime Formation: Managing Natural Resources and the Environment', *International Organization*, 43, Summer 1989, pp. 349–75.

28. Cf. Olivier Roy, 'Asie centrale: kolkhosiens et entreprenants', pp. 73–86 in *La réinvention du capitalisme*, op. cit.